الأمم المتحدة

A/C.3/52/SR.14

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr. General

19 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوساكا . . . . . (إيطاليا)

المحتويات

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/C.3/52/L.10 و L.11 و L.12 و L.13)

عرض مشاريع قرارات

مشروع القرار A/C.3/52/L.2، "السنة الدولية لكبار السن: نحو مجتمع لجميع الأعمار"

١ - **السيدة فلور** (ألمانيا): قدمت التعديلات التي نشرت تحت الرمز A/C.3/52/L.10 والتي يقترح وفد كل من بلدها واسبانيا والجمهورية الدومينيكية إجراءها على مشروع القرار A/C.3/52/L.2. وقالت إن هذه التعديلات تعكس عنصرين جديدين نشآ منذ أن اعتمد النص الأولي لمشروع القرار هذا، الذي أوصى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في آذار/مارس ١٩٩٧: فمن جهة، تقدمت الأعمال التحضيرية للسنة الدولية لكبار السن، ١٩٩٩، وحدد الأمين العام الاطار التنفيذي للسنة (A/52/328)؛ ومن جهة أخرى قررت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تنظيم مسابقة عالمية للملصقات لهذه السنة الدولية، بتعاون مع رابطة المتقاعدين الأمريكية ومع منظمات غير حكومية.

مشروع القرار A/C.3/52/L.11، "توفير التعليم للجميع"

٢ - **السيدة نيامسورين** (منغوليا): قدمت مشروع القرار A/C.3/52/L.11 الذي انضم إلى مقدميه كل من اسبانيا واندونيسيا وآيرلندا والبرتغال وبلجيكا وغينيا وفرنسا والفلبين وكندا وهولندا واليابان واليونان. وبسبب خطأ فني، أغفلت الفقرة ٧ من النص. وبذلك تجدر إعادة ادراج الفقرة التالية بعد الفقرة السادسة، مع إعادة ترقيم الفقرات التي تليها نتيجة لذلك:

"٧ - تطلب من جديد إلى الحكومات والمنظمات والمؤسسات الاقتصادية والمالية، الوطنية والدولية على السواء، أن تقدم دعما ماليا وماديا متزايدا للجهود المبذولة من أجل رفع مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة وتحقيق الهدف المتمثل في توفير التعليم للجميع".

مشروع القرار A/C.3/52/L.12 "تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين: نحو بناء مجتمع للجميع في القرن الحادي والعشرين"

٣ - **السيدة لوبيز** (الفلبين): أعلنت أنه انضم إلى مقدمي مشروع القرار A/C.3/52/L.12 كل من إكوادور وبلجيكا وبنغلاديش والدانمرك وسان مارينو والصين وفرنسا وماليزيا وموناكو وميانمار والنمسا وهولندا واليابان. وعرضت النص المقترح.

مشروع القرار A/C.3/52/L.13، "السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب"

٤ - **السيدة فان هوت** (هولندا): أعلنت أنه بالإضافة إلى البلدان المذكورة في أعلى مشروع القرار A/C.3/52/L.13، أعلنت البلدان التالية مشاركتها في تقديم هذا النص: إثيوبيا وبلغاريا وجنوب افريقيا والرأس الأخضر وسان مارينو وسري لانكا والسويد وغانا. وبعد مشاورات غير رسمية، اقترح اجراء التعديلات التالية على مشروع القرار: في الفقرة ٧ من منطوق القرار، تستبدل عبارة "نتائج الدورتين الثانية والثالثة" بعبارة "نتائج الدورة الثانية"؛ وبعد هذه الفقرة ينبغي إدراج فقرة جديدة نصها كما يلي: "تحيط علما مع الاهتمام بأن نتائج الدورة الأولى للمنتدى العالمي للشباب ستعرض على المؤتمر العالمي"؛ وفي الفقرة ٨ الحالية، ينبغي استبدال عبارة "إدراج" بعبارة "أن تنوي إدراج". وقدمت بعد ذلك ممثلة هولندا مختلف أحكام مشروع النص.

مناقشة عامة (تابع)

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/52/3 و A/52/295 و A/52/327 و A/52/357 و A/52/413 و A/52/447-E/1997/775 و A/C.3/52/L.4 **إلى** L.8)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/52/3 و A/52/127 و A/52/296 و A/52/336 و A/52/413 و A/52/447-E/1997/775 و E/1997/48)

٥ - **السيدة أريستانبيكوفا** (كازاخستان): قالت متحدثة أيضا باسم الاتحاد الروسي وأرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان إن مشكلة ادمان المخدرات السامة ما تزال من بين أخطر المشاكل التي يواجهها العالم. وأضافت أنه نظرا لخطورة هذه الآفة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ، إجراءات متفق عليها دونما تأخير، من أجل وضع حد لهذه المشكلة. وإن منظمة الأمم المتحدة مدعوة للقيام بدور مهم في مجال تنسيق هذه التدابير.

٦ - وتابعت كلامها قائلة إن البلدان الثمانية المذكورة أعلاه تدعم الإجراء الذي اتخذه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أجل تعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات، وبخاصة فيما يتعلق بمصادرة الإيرادات المكتسبة من المخدرات، وقمع غسل الأموال، وخفض الطلب ومكافحة السلائف، وكذا من أجل تشجيع الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة. وأضافت أنه يجب الارتياح من جهة أخرى لنتائج الأعمال التي قامت بها لجنة المخدارت في دورتها الأربعين وفي الإعداد للدورة الاستثنائية التي ستخصصها الجمعية العامة لمسألة مكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها والأنشطة ذات الصلة.

٧ - وواصلت كلامها قائلة إن الدول المذكورة أعلاه ليست في مأمن من آفة المخدرات، ولذلك قررت اتخاذ تدابير متنوعة، ولا سيما على الصعيدين السياسي والتشريعي. ففي عام ١٩٩٦ اعتمدت هذه الدول برنامجا سيمتد إلى عام ٢٠٠٠ لمكافحة الإجرام المنظم وأشكاله الأخرى، وبخاصة الأشكال المرتبطة بالمخدرات. وسيستكمل هذا البرنامج باتفاقيات تبرم بين الدول، وقد أوشك إعدادها على الانتهاء، وستدعم هذه الاتفاقيات

التعاون في مجال مكافحة الاتجار بالمخدارت والمؤثرات العقلية. وأضافت قائلة إن ترتيبات قد اتخذت بالفعل، لهذا الغرض، على الصعيد الإقليمي، بفضل التعاون الوثيق لمنظمة الأمم المتحدة - إذ جرى التوقيع على مذكرة تفاهم لمكافحة الاتجار بالمخدرات والادمان عليها على وجه الخصوص بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، جرى التوقيع على اتفاق تعاون في مجال مكافحة المخدرات بين مختلف بلدان رابطة الدول المستقلة؛ وفي عام ١٩٩٤، وقع أيضا اتفاق تعاون بين دوائر جمارك بلدان مختلفة وفي آذار/ مارس ١٩٩٧، جرى التوقيع في كييف على اتفاق بشأن تبادل المعلومات بهدف مكافحة الإجرام المنظم والإرهاب والاتجار بالمخدرات بين دوائر خاصة وطنية مختلفة. ويجري حاليا إعداد اتفاقات أخرى.

٨ - وأضافت قائلة إنه نظرا لكون تبادل المعلومات عنصرا أساسيا في مكافحة المخدرات، فقد حرصت البلدان الثمانية على تعزيز التعاون في هذا المجال بين الدوائر الخاصة والأجهزة المسؤولة عن إنفاذ القانون وأنشأت مصرفا للبيانات بشأن تجار المخدرات وأنشطتهم، وتتضمن البيانات إحصائية تمكن من التصدي بشكل أفضل لمسألة الاتجار بالمخدرات ومن اقتراح استراتيجيات لمكافحتها. كما قامت هذه البلدان بعمليات واسعة مشتركة موجهة ضد تجار المخدرات. وأضافت قائلة إن هذه البلدان، بعد ما رأت أن الدروس التي استخلصتها من أنشطتها قد تكون مفيدة للدول المعنية الأخرى، عبرت عن استعدادها لتضع هذه الخلاصات تحت تصرف منظمة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء لكي يوحد الجميع جهودهم من أجل القضاء على هذه المشكلة.

٩ - **السيد عودة** (مصر): قال إن الادمان على المخدرات والاتجار بها من أخطر الظواهر التي يواجهها المجتمع الدولي والتي لها آثار هدامة. ولذلك يجب على جميع الدول أن تنسق جهودها من أجل مواجهة جميع أوجه هذه المشكلة وحماية شباب العالم من هذه الآفة. وأضاف أن مصر تتابع، لذلك، عن كثب وبكل اهتمام الإنجازات التي حققها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الذي يحرص على تنسيق أعمال مختلف أجهزة الأمم المتحدة، ويحرص على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في إطار استراتيجية مدروسة.

١٠ - وقال إن الوفد المصري يحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة (A/52/296). وفي مجال مكافحة المخدرات، وإنه من المهم إيلاء أولوية عالية للتدابير الوقائية المبكرة والتثقيف والعلاج وإعادة إدماج مدمني المخدرات. وإنه يجدر أيضا تعزيز تبادل المعلومات على الصعيد الدولي وتزويد البلدان النامية بالموارد المالية والمساعدة التقنية التي يحتاجون إليها لمواجهة مشكلة المخدرات. وقال إن مصر تحث جميع الدول على تطبيق الصكوك الدولية تطبيقا كاملا، وبخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، وأن تقدم إلى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تقارير منتظمة بشأن الإجراءات التي تتخذها في هذا الصدد.

١١ - وأضاف يقول إن السلطات المصرية قد اتخذت تدابير من أجل كفالة مراقبة أكثر فعالية لبيع المواد الكيميائية المستعملة في الانتاج غير المشروع للمخدرات، على الصعيد الوطني ومن أجل مكافحة غسل الأموال والإجرام المرتبط بالاتجار بالمخدرات. وأن السلطات عززت أيضا سلطة المجلس القومي المسؤول عن مكافحة

إدمان المخدرات، الذي أنشئ في عام ١٩٨٦ برئاسة رئيس مجلس الوزراء. وإن الحكومة المصرية، نظرا لانشغالها بالعواقب الاجتماعية لمشكلة المخدرات، اتخذت ترتيبات على وجه الخصوص من أجل أن يستفيد مدمنو المخدرات الذين يطلبون العلاج من تلقاء أنفسهم من خدمات المساعدة الاجتماعية، وكذا أسر الأشخاص المدانين في قضايا المخدرات. وعلى الصعيد الإقليمي والدولي، تقدم الحكومة المصرية دعما لاستراتيجية الأمم المتحدة الرامية إلى إتاحة التدريب الملائم للمسؤولين عن مكافحة المخدرات في البلدان العربية والأفريقية. وتتبادل مصر المعلومات مع الأجهزة المسؤولة عن مكافحة المخدرات في جميع البلدان، وبخاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا.

١٢ - وختم كلامه قائلا إنه من المهم الإعداد على أحسن وجه للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستخصص لمسألة مكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها، على نحو غير مشروع. وسيبذل الوفد المصري جهده للمشاركة في إنجاح هذه الأعمال. ومن جهة أخرى يدعو الوفد المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة إلى تقديم الأموال الضرورية لتنفيذ برامج مكافحة المخدرات، على ألا يؤدي ذلك إلى خفض الموارد المخصصة لأنشطة التنمية أو إلى التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المتلقية للمعونة.

١٣ - **السيد صالح** (البحرين): قال إن من أغرب المفارقات الكبيرة في العصر الحاضر هو أن التقدم العلمي والتقني الحاصل في جميع المجالات يمكن استخدامه لأغراض إجرامية. فعلى سبيل المثال، يشجع تطور وسائل الاتصال والمواصلات تعاطي المخدرات والاتجار بها، وهي آفة بلغت درجة من الفتك تستوجب من المجتمع الدولي مضاعفة الجهود من أجل القضاء عليها أو الحد منها على الأقل. وقال إن البحرين تشيد بالجهود الفعالة التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة في هذا المجال وبالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستخصص لمسألة المخدرات في سنة ١٩٩٨.

١٤ - وتابع كلامه قائلا إن البحرين تحرص على مكافحة الاتجار بالمخدرات على أراضيها بشتى الوسائل، من أجل حماية سكانها وبخاصة الشباب الذين هم الأكثر تضررا. وهكذا أتاح التعاون بين مختلف الوزارات إنشاء عيادة متخصصة في مستشفى الطب النفسي هي المؤهلة الوحيدة لعلاج مدمني المخدرات وذلك لحصر المشكلة. وقال إن هذه العيادة تنظم أيضا محاضرات بالمدارس من أجل توعية الطلبة بخطورة المشكلة وبطرق الوقاية منها وكذا محاضرات في إطار الجمعيات الأهلية والأندية الوطنية. وأوجدت العيادة أيضا فرص عمل للعاطلين من مدمني المخدرات. ومن جهة أخرى، تقوم الصحافة السمعية البصرية والمقروءة بنشر الوعي بالمشكلة وبأخطار إدمان المخدرات، على الصعيدين الثقافي والطبي. وأخيرا عـُدل القانون حيث أصبحت العقوبات التي يواجهها تجار المخدرات حاليا عقوبة الإعدام والسجن المؤبد.

١٥ - وأضاف أن البحرين تنسق عملها مع الدول الأعضاء الأخرى في مجلس التعاون الخليجي من أجل مكافحة مشكلة المخدرات. وهكذا تم وضع مشروع قانون جنائي موحد فيما بين دول المجلس الست يقوم على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية ويضمن الحماية الاجتماعية لكل المواطنين ويتيح تنسيق الجهود الرامية إلى جمع الأدلة وتعزيز التعاون عبر الحدود. ومن جهة أخرى، يجتمع المسؤولون عن مكافحة الاتجار بالمخدرات في مختلف الدول الأعضاء بشكل دوري وتعد برامج للتعاون العلمي من أجل معالجة مدمني المخدرات. وذلك لأن التعاون الدولي هو وحده الكفيل بوضع حد للاتجار بالمخدرات.

١٦ - **السيد توني** (البرازيل): قال إنه يساند تماما البيان الذي أدلى به ممثل باراغواي باسم مجموعة ريو فيما يخص البند ١٠٣ من جدول الأعمال. وإن البرازيل يركز على الوقاية من الجريمة أكثر من تركيزه على قمعها ويمنح الأولوية لإعادة دمج المجرمين في المجتمع. فقد اعتمد الكونغرس البرازيلي مؤخرا قانونا جديدا يفرض عقوبات أشد من السابق على الحيازة غير الشرعية للأسلحة، فأصبحت هذه الحيازة تعرض مقترفها للسجن لمدة قد تصل إلى سنتين مقابل ستة أشهر فقط في السابق، ومنع هذا القانون أيضا حمل السلاح. وأضاف قائلا إن الحكومة قد اتخذت أيضا تدابير هامة لتحسين إدارة العدل ونظام الاحتجاز واعتمدت جملة من القواعد الدنيا لمعاملة المنحرفين. وتسهر الحكومة عن كثب على تطبيق السياسات الجنائية والاحتجازية عن طريق المجلس الوطني الذي يمثل جهازا مستقلا.

١٧ - وأردف قائلا إن المساعدة التقنية الدولية تكتسي أهمية كبيرة في مقاومة الإجرام وأن البرازيل يرحب باعتماد لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها السادسة لمشروع قرار الغرض منه تعزيز اللجنة. وقال إن الجريمة عبر الوطنية المنظمة بلغت من الأهمية قدرا يجعلها تهدد جميع الأنظمة الديمقراطية تهديدا دائما، وللتمكن من مقاومتها بشكل أفضل قامت البرازيل بتحديث بعض القوانين، وبزيادة التنسيق فيما بين أجهزة الشرطة المختلفة، وبتعزيز بعض الإدارات التابعة للشرطة وبتكثيف التعاون مع البلدان الأخرى.

١٨ - وأردف يقول، فيما يتعلق بمسألة المخدرات إن البرازيل تولي أهمية كبرى لمقاومة هذه الآفة. ولذلك اعتمدت برنامجا وطنيا في هذا المجال، حقق تقريبا كل الأهداف المنشودة، كما اعتمدت إلى معايير ترمي لمراقبة السلائف الكيميائية وتفتيشها. وقال إنه لا يسعه إلا أن يرحب بالمساعدة التي لقيتها البرازيل من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وطلب من المجتمع الدولي أن يوفر لهذا الجهاز كل الموارد التي يحتاج إليها لقيامه بهذه المهمة المتزايدة الأهمية.

١٩ - واستطرد قائلا إن البرازيل قد عقدت أيضا اتفاقات ثنائية جديدة، وقامت بوجه خاص بإنشاء قيادة موحدة لأعمال الشرطة في المناطق الحدودية بين البرازيل والأرجنتين وباراغواي. كما وقعت البرازيل سنة ١٩٩٧ على اتفاق للتعاون بين حكومات رابطة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، وانضمت إلى المبادرة الرامية لمقاومة المخدرات التي بدأتها بلدان منطقة السلام والتعاون لجنوب الأطلسي وستشارك البرازيل بنشاط في الدورة الاستثنائية التي ستخصصها الجمعية العامة لمشكلة المخدرات سنة ١٩٩٨.

٢٠ - وقال إنه شوهد في السنوات الأخيرة في البرازيل، وفي بعض البلدان الأخرى، تكاثر التنظيمات الخاصة التي تتمحور أعمالها حول الوقاية من الإدمان على المخدرات وحول الادماج الاجتماعي للمدمنين، وقد ساهمت هذه التنظيمات في تغيير العقليات وتغيير السلوك، وساعدت التنظيمات العمومية المختصة على قيامها بمهامها بشكل أفضل. وإن البرازيل تتمنى أن يقتدي المجتمع الدولي بهذه التنظيمات في مواجهته للمشاكل المتعلقة بالمخدرات، وأن يتصدى لها بشكل موحد ومتضافر.

٢١ - **السيد حسن نجم** (لبنان): قال إن سوء استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها هو آفة دولية يتطلب استئصالها مواجهة شاملة من المجتمع الدولي وخاصة من الأمم المتحدة. إن لبنان ورغم سنوات الحرب

الطويلة التي مر بها لم يدخر جهدا في محاربة المخالفات الناتجة عن زراعة وتصنيع المخدرات والاتجار بها، وأن لبنان ورغم الحرب بقي عضوا ناشطا في برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وأشار إلى أن لبنان أبرم جميع الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة المخدرات وإلى أن السلطات اللبنانية تطبق أحكام هذه الاتفاقيات بدقة. فقد تم خلال الأعوام الأخيرة إتلاف جميع المزروعات المخدرة في لبنان، وهذا ما تأكد للبعثات الدولية التي زارت البلاد أخيرا. ولاحظ أنه نتيجة إتلاف حقول المخدرات سعى المزارعون للبحث عن وسائل جديدة للعيش، ولهذا السبب دعا لبنان، بمشاركة برنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى عقد مؤتمر في باريس سنة ١٩٩٥ اعتمدت خلاله خطة التنمية الريفية لمنطقة بعلبك. وأردف قائلا إن لبنان يتوقع من حكومات الدول الصديقة وخاصة التي تعاني مجتمعاتها من مشكلة تعاطي المخدرات أن تعمل على تقديم المساعدة المادية والتقنية له لتحقيق قيام اقتصاد بديل في المناطق التي كانت تعتمد على المخدرات في السابق كمورد أساسي للدخل، ولإعادة تأهيل من وقعوا ضحايا لهذه الآفة الاجتماعية الخطيرة. وقال إنه يتطلع إلى عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة لمكافحة المخدرات في حزيران/يونيه القادم ١٩٩٨، ويدعو في هذا الاتجاه إلى تعزيز الجهود وتضافرها من أجل التمكن من استئصال هذه الآفة الخطيرة التي تنعكس آثارها السلبية على مختلف أوجه الحياة الاجتماعية.

٢٢ - **السيد عبد الباقي أحمد عجلان** (المملكة العربية السعودية): لاحظ أن مشكلة المخدرات هي آفة العصر بكل معنى الكلمة، فهي آفة ما زالت تؤرق المجتمع الدولي بأسره، وأن حكومة المملكة ترى في هذه الآفة تهديدا أخطر من تهديد الأسلحة الفتاكة، وهي حريصة على سلامة المجتمع الإسلامي في المملكة ونظافته وعلى السمو به لما يليق بالمواطن في كافة جوانب حياته. ولهذا فإن المملكة العربية السعودية قد حرصت على اتخاذ كل الإجراءات والاحتياطات اللازمة لإيقاف هذا الزحف الهائل لهذه الآفة إليها، وبادرت بالتوقيع على عدة اتفاقات دولية واتفاقيات ثنائية ترمي إلى محاربة انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية وسنت القوانين للوقوف بحزم ولمحاربة مهربي ومروجي هذه السموم الفتاكة فضلا عن أنها عملت على معالجة المدمنين. وأوضح أن اهتمام المملكة هذا لا يعني ارتفاع حجم آفة المخدرات فيها.

٢٣ - وقال إن الجهود المبذولة لا يمكنها في نظر المملكة أن تؤتي ثمارها إلا من خلال إيجاد تعاون وتنسيق كاملين بين جميع الأجهزة والهيئات المعنية بمكافحة المخدرات وتحقيق تعاون بين الدول مع الاقتداء بالخصوص بتجارب الدول التي أحرزت نجاحا في مكافحتها للمخدرات. وأكد على صعيد آخر على أنه يتعين تقديم مساعدة لضحايا هذه الآفة، مراعاة لمصلحة الأفراد والأسر والمجتمعات، وذلك بتوفير العناية الصحية اللازمة لهم وإنشاء المستشفيات المتخصصة.

٢٤ - وقال إن هذه الآفة تحيق بجميع المجتمعات وأن الأمر ليس منوطا بمعيشة الفرد في المجتمعات الفقيرة أو الغنية. وإن العامل الديني والعقائدي في كل مجتمع يمكن أن يقف أمام هذه الآفة ويكون سدا وحصنا منيعا لمنعها من الانتشار وقد أخذت المملكة من مضامين الأحكام الشرعية القوانين اللازمة لمحاصرة هذه الآفة والقضاء عليها. ومن ذلك تشديدها على تحريم ما يضر بالعقل والجسد والصحة النفسانية والبدنية. وهو يعتقد أن تربية الفرد وتنشئته نشأة صالحة هي من أهم الأسس، كي يتجنب الانزلاق في دهاليز هذه الآفة.

٢٥ - وأردف قائلا إنه يتعين السعي لإيجاد حلول لعديد من الصراعات المشتعلة في عدة مناطق من العالم والتي يستغلها مروجو ومهربو المخدرات في أغلب الأحيان لمصالحهم الضيقة، كما يتعين تعزيز التعاون الدولي وذلك أملا في توفير عالم تسوده المحبة والحوار البناء القائم على أساس الاحترام والتسامح.

٢٦ - **السيد مولينفسكي** (أوكرانيا): تكلم أيضا باسم جمهورية مولدوفا فقال إن مكافحة المخدرات تطرح كذلك مزيدا من المشاكل المالية للأنظمة الديمقراطية الجديدة بقدر ما تكون تنميتها الاقتصادية والاجتماعية صعبة. وتصبح غنيمة سهلة للعصابات الدولية لترويج المخدرات. فيجدر ببرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات أن يقدم لها يد المساعدة من أجل تمكينها من تحقيق برامجها التربوية والعلاجية والادماجية.

٢٧ - وقال إن جمهورية مولدوفا وكذلك أوكرانيا، وعيا منهما بمسؤولياتهما، لا يدخران أي جهد في مكافحة المخدرات. فقد جعلتا تشريعاتهما متطابقة مع القواعد الدولية كما اعتمدتا قوانين تعاقب بصرامة إنتاج المخدرات والإدمان عليها والاتجار بالمؤثرات العقلية وإنتاج السلائف، واتخذتا تدابير ملموسة وأنشأتا أدوات جديدة. كما وقعتا على عدة اتفاقات حكومية دولية واتفاقات بين مؤسسات تجمع حكومات أو هيئات وقامتا بتكثيف التعاون الثنائي باعتمادهما لإجراءات متنوعة ترمي لقمع الاتجار بالمخدرات على حدودهما المشتركة لمنع غسل الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات في أراضيهما.

٢٨ - وأضاف يقول إن أعمال لجنة المخدرات، التي تتولى تنسيق الأعمال الدولية المكافحة للمخدرات، تكتسي أهمية بالغة. وقد أحسنت اللجنة حين ركزت في دورتها الأربعين على ضرورة المتابعة المتمعنة لتطبيق برنامج العمل العالمي واعتبر أن النهج المتوازن الذي أقرته اللجنة والذي يجعل مسؤولية مكافحة المخدرات على عاتق جميع الدول بصفة جماعية، يشجع على التعاون الدولي الواسع.

٢٩ - وأثنى على ما اعتمده برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والهيئات الدولية لمراقبة المخدرات من مقررات يمكن للدول أن تقتدي بها مباشرة كما أثنى على قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالدعوة إلى إدماج المبادرات الرامية لتقليص الإقبال على المخدرات ضمن خطة متوائمة لمكافحة المخدرات (القرار ١٦/١٩٩٥). وقال إنه ينبغي بالفعل بالحكومات أن تراقب بصرامة المتاجرين بالمخدرات والسلائف وأن تعمل على الحفاظ على توازن العرض والطلب بالنسبة للمخدرات المستعملة لأغراض طبية أو علمية، وأن تبذل قصارى جهدها لمنع إنتاج المخدرات أو إنتاج مواد تستخدم في صناعتها، ورحبت أيضا بسرعة إعداد الإعلان بشأن المبادئ التوجيهية الرامية بخفض الطلب غير القانوني على المخدرات، مما يعتبر أحد الإنجازات الكبيرة لعقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، ١٩٩١-٢٠٠٠.

٣٠ - ورحب فيما يخص الاتجار بالمخدرات المركبة، الذي أصبح يبعث على القلق، بأعمال الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وقال إنه يجدر بالحكومات فعلا أن تراقب عن كثب المواد الكيميائية التي تستخدم لصناعة المخدرات وأن تضع آليات لجمع البيانات حول صنع المنبهات وسلائفها والاتجار بها واستعمالها. وركز أيضا في هذا الشأن على أهمية قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٧.

٣١ - وقال إن كل تحرير لصنع المخدرات والاتجار بها سيؤدي لا محالة إلى تفاقم كبير للمشاكل. ولذلك يتعين مقاومة استعمال "الميتادون" لمعالجة المدمنين. وهذا الموقف تشارك فيه إلى حد كبير الوفود الحاضرة في الدورة الأربعين للجنة المخدرات.

٣٢ - وقال نظرا لأن مكافحة المخدرات بعيدة بشكل واضح عن تحقيق الأهداف المرجوة، ينبغي القيام بجرد على الصعيدين الوطني والدولي تحديد أهداف وإعداد استراتيجيات جديدة وتحديث الصكوك الدولية المنطبقة وتحسين التنسيق. وأثنى على الجمعية العامة التي تنوي عقد دورة استثنائية سنة ١٩٩٨ مخصصة لمسألة المخدرات، وقال إنه يتعين حينئذ الاقتصار على النظر في مسائل محدودة والبحث عن حلول ملموسة مع التساؤل بوجه خاص عما إذا كان تحسين تبادل المعلومات فيما بين البلدان بواسطة التقنيات الجديدة للاتصالات، لن يسمح بإحراز تقدم سريع.

٣٣ - **السيد المحرزي** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية): قال إنه ليس بوسع أي حكومة أن تتمكن بمفردها من خفض التهديد الذي يمثله الادمان على المخدرات والاتجار بها، وأنه يتعين على جميع الدول أن تعمل على تعزيز آليات التعاون المتعددة الأطراف القائمة. ولذلك يرحب بقرار الجمعية العامة بعقد دورة استثنائية سنة ١٩٩٨ مخصصة لمشكلة المخدرات. آملا من الدول الأعضاء أن تجدد حينذاك رغبتها في مكافحة جميع الجوانب المتصلة بالاتجار بالمخدرات بما في ذلك غسل الأموال الناتجة عن هذا الاتجار وخفض الطلب على المخدرات.

٣٤ - وقال إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد فرغت من إعداد خطة وطنية ترمي إلى الحد من الطلب على المخدرات، وتسعى إلى منع الادمان على المخدرات على أراضيها. ولئن كان الادمان على استهلاك المخدرات يشكل دائما جريمة في نظر الجمهورية الإسلامية فإن في وسع المدمنين من الآن فصاعدا الحصول على العناية في مراكز متخصصة، خاصة أو عامة. ولكن يلاحظ بقلق شديد ما يحدث في بعض البلدان التي تشهد بيع المخدرات الممنوعة في السوق بكل حرية، عن طريق شبكة الانترنت لنقل المعلومات مثلا، نتيجة لتحرير الاستعمال غير الطبي لبعض المواد بالرغم من اعتبارها مواد غير مشروعة في المعاهدات الدولية المتصلة ذات الصلة.

٣٥ - وأضاف أنه إدراكا لأهمية التعاون المتعدد الأطراف في مكافحة الاتجار بالمخدرات، أبرمت الجمهورية الإسلامية عدة اتفاقات ثنائية لتبادل المعلومات وللتعاون مع البلدان المجاورة لها في مجال تطبيق القوانين التي تسمح بقمع الاتجار بالمخدرات بشكل أفضل على الصعيد الإقليمي، (غير أن استمرار النزاع الأفغاني يطرح مشكلة عويصة في هذا الشأن، حيث أن بعض الفصائل الأفغانية تمول أعمالها العسكرية بحصيلة الاتجار بالمخدرات). وقال أيضا إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تبذل جهودا كبيرة للحيال دون إدخال المخدرات الممنوعة إلى أراضيها أو دون عبورها لأراضيها في اتجاه أوروبا.

٣٦ - واستطرد قائلا إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تطبق تطبيقا صارما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وبالمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، التي من بين أعضائها إيران، ولا سيما المادة ٣ (المخالفات والعقوبات)، والمادة ٥ (المصادرة)، وأن الأموال التي تصادر من المتاجرين بالمخدرات تستعمل في برامج ترمي لمكافحة المخدرات ولتشديد المراقبة على طول الحدود مع أفغانستان وباكستان. وقال إن الوقت قد حان لكي

تقوم البلدان التي تتولى غسل أموال المخدرات، وهي في أغلبها بلدان أوروبية، بالاعتذار جهارا وتتعاون مع الأسرة الدولية في مكافحة الأرباح الناتجة عن هذا الاتجار.

٣٧ - وأردف قائلا إن المكتب الدولي لمراقبة المخدرات، وهو المكلف بمتابعة تطبيق المعاهدات الدولية ذات الصلة، يقوم بدور أساسي. ولكن الأمر الذي يبعث على القلق أننا نرى أن بعض الدول تصدر أحكاما متحيزة بشكل متزايد على السياسات المناهضة للمخدرات التي تضعها دول أخرى، وينبغي مقاومة السياسة بكل شدة نظرا لأنها يمكن أن تضر بفعالية الصكوك والآليات المتعددة الأطراف الرامية لمكافحة المخدرات.

٣٨ - وأعرب فيما يخص البند ١٠٣ من جدول الأعمال، عن اغتباط الوفد الإيراني لأن تقرير الأمين العام المعنون "تجديد منظمة الأمم المتحدة: برنامج إصلاحات" (A/51/950) يقترح تعزيز وسائل العمل المتاحة لشعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقال إن الوفد الإيراني لا يؤيد مع ذلك، دمج لجنة المخدرات بلجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ويرى أنه يحسن أن تبقى اللجنتان منفصلتين وأن يتاح لكل منهما أمانة خاصة بها ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية مدعوة للقيام بدور أساسي، هذا إذا ما أصبحت الهيئة الموجهة لمركز منع الجريمة الدولية الذي اقترح إنشاؤه.

٣٩ - وأعرب عن شكر الوفد الإيراني للأمين العام على وضعه تقريرا مفصلا بشأن تطبيق قرار الجمعية العامة ٦٣/٥١. وقال إنه من الضروري تقديم المساعدة للبلدان النامية في مكافحتها للجريمة عبر الوطنية المنظمة إذا ما أريد أن تثمر هذه المكافحة. وأكد أن شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية ليس لديها حاليا إلا وسائل محدودة لا تسمح لها الآن إلا بتقييم المشاكل وبمساعدة البلدان على وضع المشاريع. وبعبارة أخرى، فإنه بالرغم من الأهمية المتزايدة التي توليها منظمة الأمم المتحدة للمساعدة التقنية وبالرغم من الموارد التي تكرسها لذلك، فإن برنامج الأمم المتحدة فيما يخص منع الجريمة والعدالة الجنائية لم ينفذ إلى الآن بشكل كامل. ولذلك يطلب الوفد الإيراني من البلدان المانحة بعطايا ومن هيئات التمويل الدولية أن تمول بصفة منتظمة تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية الموضوعة في إطار هذا البرنامج.

٤٠ - **السيد رييس رودريغز** (كوبا): قال إنه بالرغم من الجهود المتعددة المبذولة على الصعيدين الدولي والوطني لمكافحة آفة المخدرات، فإن هذه المشكلة تزداد تفاقما. لذا فإن عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨ سوف يكون مناسبة هامة. ويؤمل في أن تفضي أعمال الدورة إلى تعاون دولي حقيقي يقوم على أساس احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد وتقاسم المسؤوليات بحيث ينظر في جميع المراحل التي تمر بها المخدرات من إنتاجها إلى توزيعها، وتعامل معاملة جميع المشتركين في هذه العملية على قدم المساواة. وقال إن بلده يدين من جديد التدابير التي تتخذها من طرف واحد بعض الدول التي تنصب نفسها حكما على حسن السلوك الدولي بينما ستتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية في مشكلة المخدرات على الصعيد العالمي. ففي الولايات المتحدة مثلا، يوجد ٣٠ مليون مدمن وما يقارب ٥٠٠ ٠٠٠ طفل يتعاطون الماريوانا.

٤١ - وتابع يقول إن بلده مغتبط بالدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الذي مكنه تعاونه من تدريب موظفي دوائره العاملة في مكافحة المخدرات وتوفير ما يلزم من دعم مادي وفني. وقال إنه ينبغي أن يحافظ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على هويته وعلى استقلاله التام إزاء هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية. أما فيما يتعلق بهذه الشعبة، فقد أشار إلى أن عملية إعادة توجيه أنشطة الأجهزة الموجودة في فيينا ينبغي أن تكون موضوع قرار تتخذه الدول الأعضاء. وينبغي ألا ترجع، كما هو الاتجاه على ما يبدو، الأنشطة المضطلع بها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى مسألة تطبيق القانون فحسب وذلك على حساب جوانب أساسية أخرى للتعاون الدولي في هذا المجال.

٤٢ - واسترسل يقول إن السلطة المستقلة الوحيدة القادرة على إجراء تقييم موضوعي للجهود التي تبذلها الدول للإسهام في السياسة العالمية لمراقبة المخدرات وللتعاون فيما بينها هي الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

٤٣ - وتابع يقول إنه وإن تكن المخدرات لا تمثل مشكلة اجتماعية في بلده يسهم بلده من خلال ما يبذله من جهود في العمل المضطلع به على الصعيد الدولي. وقال إن موقع بلده الجغرافي قد يجعل منه منطقة مناسبة للاتجار بالمخدرات وبالتالي فإنه قام أو أنه يستعد لأن يقوم بعقد اتفاقات مع بلدان عديدة جدا؛ وهو مستعد لأن ينظر في جميع إمكانيات التعاون في هذا المجال مع كل من يرغب في ذلك. وقال إن بلده انضم أيضا إلى جميع المعاهدات الدولية القائمة في مجال مكافحة المخدرات.

٤٤ - **السيد دياو مينغشنغ** (الصين): أشار إلى أن عالم اليوم تتهدده مختلف أنواع الأنشطة الإجرامية ولا سيما الإجرام المنظم عبر الحدود الوطنية الذي يمثل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن الإعلان السياسي وخطة العمل الدولية المعتمدان في نابولي حثا المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده للتصدي لهذه الآفة، وأن وفده مغتبط بالمبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا المجال. وقال إن حكومته عملت، من جهتها، على تنفيذ الإعلان وخطة العمل عن طريق مواءمة تشريعاتها مع القواعد الدولية وتنقيح قانون العقوبات فيه. وقال إن التعاون القائم بين سلطات بلده المعنية المكلفة بفرض احترام القانون وبين السلطات الأجنبية النظيرة قد سمح بالفعل بتحقيق نتائج باهرة. إلا أن بلده يود أيضا تعزيز التعاون مع بلدان أخرى ومع الهيئات الدولية المكلفة بمكافحة الإجرام المنظم عبر الحدود الوطنية ولديه أربعة اقتراحات في هذا الصدد.

٤٥ - وتابع يقول إنه يتعين في المقام الأول القيام في أقرب وقت ممكن بوضع اتفاقية لمكافحة الإجرام المنظم عبر الحدود الوطنية. وقد بلغت عملية إعداد هذا الصك مرحلة متقدمة جدا، وقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا بهذا الشأن. وينبغي أن تولي هذه الاتفاقية الاعتبار الواجب للحالة الاقتصادية والسياسية والثقافية لمختلف البلدان بغية تمكين أكبر عدد منها من الانضمام إليها. وبالتالي، يتعين، إلى أقصى حد ممكن، مراعاة جميع الآراء التي يتم الإعراب عنها وتنظيم مشاورات في أنسب فترة ممكنة.

٤٦ - وواصل يقول إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور أكثر أهمية من خلال تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات وبالمشورات المتخصصة. كما يتعين النظر في إمكانية إقامة آلية للتنسيق بين الدول والعمل على زيادة الموارد المكرسة لمنع الجريمة ومكافحة الإجرام المنظم عبر الحدود الوطنية.

٤٧ - وأضاف يقول إنه لا بد من تعزيز المساعدة التقنية الميدانية المقدمة للبلدان النامية إذ أن حالتها الاقتصادية والتكنولوجية لا تسمح لها بالتصدي كما يجب لخطر الإجرام المنظم عبر الحدود الوطنية.

٤٨ - واختتم كلامه قائلا إنه قد يكون من الضروري تدعيم عمليات التبادل والتعاون بين البلدان في مجال تسليم المجرمين وغير ذلك من المسائل ذات الصلة بالعدالة الجنائية بغية تمكين كل دولة من الإسهام في منع الإجرام المنظم عبر الحدود الوطنية والتصدي لهذه الآفة.

٤٩ - **السيد دونو كوسومو** (إندونيسيا): رحب بتعزيز الوسائل التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وبزيادة عدد مشاريع المساعدة التقنية في هذا المجال. إلا أنه أعرب عن أسفه إزاء المشاكل المالية التي تعيق هذه الأعمال ودعا الدول المانحة وهيئات التمويل الدولية إلى تقديم المساهمات.

٥٠ - وتابع يقول إن وفده يرحب أيضا مع الارتياح بأنشطة التعاون التقني المضطلع بها في إطار البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، الذي تشترك في تنفيذه شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقال إن وفده يرحب أيضا بالتقدم المحرز في الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي سينعقد في عام ٢٠٠٠. وإذ يوافق وفده على المواضيع الجوهرية الأربعة المدرجة في جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر وعلى الهيكل العام للاجتماعات، يشدد على أنه ينبغي أن تكون أعمال المؤتمر وتوصياته دقيقة ومحددة. وقد يكون من المناسب أن تقوم لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بمساعدة الدول فيما تقوم به من أعمال تحضيرية في هذا الصدد.

٥١ - واسترسل يقول إنه قد يكون من المناسب، في إطار متابعة تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية المعتمدين في نابولي، إنشاء فريق خبراء حكومي دولي مكلف بوضع مشروع اتفاقية لمكافحة هذا النوع من الإجرام مع احتمال تضمينه لأحكام تتعلق بمواضيع مثل الاتجار بالأطفال.

٥٢ - وأضاف يقول إن وفده يرحب بالتقدم المحرز في إنشاء سجل مركزي تمشيا مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/١٩٩٦. وقد يُطلب من الأمين العام إجراء دراسة مقارنة للإجرام المنظم عبر الحدود الوطنية.

٥٣ - ومضى يقول إن بلده يؤيد تماما التدابير المتخذة برعاية الأمم المتحدة من أجل تحسين عملية تنظيم تداول الأسلحة النارية التي تؤدي إلى إزهاق عدد كبير من الأرواح ويترقب باهتمام نشر نتائج الدراسة الاستقصائية والدليل المتعلق بهذه المسألة.

٥٤ - واسترسل يقول إن وفده يرحب أيضا بالتدابير التي اتخذتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لمكافحة العنف المرتكب ضد المرأة. إذ أنه يمثل مشكلة يتعين على جميع الدول الأعضاء أن توليها اهتمامها كما يتعين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر فيها خلال المناقشات الرفيعة المستوى التي سيعقدها في المستقبل.

٥٥ - وواصل كلامه قائلا إن وفده يؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لزيادة فعالية برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، إلا أنه يتساءل ما إذا كان من المستصوب إعادة دمج لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات علما بأن كلا منهما يضطلع بولاية مختلفة تماما عن الأخرى، حتى ولو تداخلت بعض مجالات أنشطتهما.

٥٦ - واختتم يقول إن الإجرام المنظم عبر الحدود يمثل مشكلة متزايدة الخطورة وإنه يتعين العمل على إيجاد حل لها عن طريق التشاور والتعاون.

٥٧ - **السيد شو شانغ بيوم** (جمهورية كوريا): أعلن أنه تم إحراز أوجه تقدم كبير جدا في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. إلا أنه أعرب عن قلقه لأن المجرمين يفيدون من التقدم التكنولوجي السريع ومن العولمة للقيام بأعمال من شأنها أن تشكل خطرا متزايدا على الاستقرار السياسي والديمقراطية والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبالتالي يتعين على المجتمع الدولي إيجاد آلية مناسبة للتصدي بفعالية لهذه المناورات. وقال إن وفده يرحب باقتراح الأمين العام بتدعيم شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية وبجعلها مركزا لمنع الجريمة الدولية.

٥٨ - وتابع يقول إنه قد يكون من المناسب تحديد الأهداف ذات الأولوية في ضوء القيود المفروضة حاليا على الميزانية: إذ أن تركيز الجهود على أهداف محددة يسمح بالإفادة على أفضل وجه من الموارد المحدودة. وينبغي أن تكون مكافحة الإجرام المنظم عبر الحدود الوطنية أولوية مطلقة. فإن الاستراتيجيات الشاملة موجودة بالفعل، وبخاصة الإعلان السياسي وخطة العمل العالمية المعتمدين في نابولي، وإن المجتمع الدولي يؤيد إلى حد كبير إيجاد إطار قانوني عالمي في هذا المجال.

٥٩ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بمكافحة المخدرات يعتبر برنامج العمل العالمي إطارا جيدا للتعاون الدولي من أجل مكافحة إدمان المخدرات والاتجار بها، إذ أنه يشجع على اتباع نهج متزن وعلى تقاسم المسؤوليات. إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وينبغي بصورة خاصة التشجيع على مشاركة أكثر نشاطا من جانب المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

٦٠ - واسترسل يقول إنه من شأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في حزيران/يونيه ١٩٩٨ أن تمكن الدول الأعضاء من الإحاطة على نحو أفضل بمشكلة المخدرات بجميع جوانبها ومن السعي بحزم إلى مكافحة انتشار المخدرات واعتماد الاستراتيجيات والأساليب المناسبة للتصدي للاتجاهات الجديدة، لا سيما إنتاج المنبهات من نوع الأمفيتامين والاتجار بها واستخدامها على نحو غير مشروع. وقد تم بالفعل الاضطلاع بأعمال تحضيرية تتعلق بمسائل مثل مكافحة إنتاج المنبهات وسلائفها والاتجار بها، والتعاون في المجال القضائي

ومكافحة غسل الأموال، وإعداد مبادئ توجيهية للحد من الطلب على المخدرات. كما ينبغي النظر بصورة جدية في مسألة زراعة محاصيل بديلة.

٦١ - وقال إن وفده يأمل في أن تسفر الدورة الاستثنائية عن زيادة هامة في الموارد المالية المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقال إن توسيع نطاق مصادر التمويل ومصادرة أصول تجار المخدرات والأخذ بآلية لتقاسم تكاليف المساعدة التقنية قد يمكن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من التغلب على مشاكله المالية. وقال إن حكومته قامت، من جهتها، بمضاعفة تبرعاتها للصندوق في عام ١٩٩٧.

٦٢ - **السيد أرلاتشي** (المدير التنفيذي لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة): أعلن أن وزير خارجية أفغانستان قدم للتو توضيحات بشأن زراعة الأفيون في بلده. وقال إن الوزير بيَّن أن هناك حظرا مفروضا على إنتاج الأفيون واستهلاكه والاتجار به في كل الإقليم الخاضع لحركة طالبان. وكان حظر زراعة الخشخاش الشرط الذي فرضته الأمم المتحدة للسماح لتوفير برنامج زراعة محاصيل بديلة. وهذا يعني، بعد ستة أشهر من المفاوضات - التي سمحت أيضا بتنظيم دورة تدريبية في مجال تطبيق القانون، تقدما ملحوظا، لا سيما وأن أفغانستان تنتج، كما هو معروف، ٥٠ في المائة من الأفيون العالمي و ٨٠ في المائة من الأفيون الذي يحول إلى هيروين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

- - - - -